

الحركة النقابية في الجزائر وظهور جديد للحركات الاجتماعية

أ. زبيري حسين

جامعة الزيان عاشور

1- التعددية النقابية في الجزائر: رحلة البحث عن مكاسب جديدة

في نهاية الثمانينيات سجلت الجزائر أزمة متعددة الأوجه و التي أدت إلى أحداث أكتوبر 88، و من ثم إلى دخولها في محاولة لتحرير كل ما هو سياسي و اقتصادي و كذلك صياغة دستور جديد و الذي تم المصادقة عليه من خلال استفتاء 23 فيفري 1989، و من نتائج فتح الطريق أمام الحريات العامة في إنشاء الجمعيات في كل ميادين الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية.

فالهزة التي عرفها المجتمع الجزائري في أكتوبر من سنة 1988 تبعته تغييرات سياسية واجتماعية و اقتصادية حيث تمّ و لأول مرة منذ 1989 في دستور 23 فبراير الاعتراف في الحق في جمعيات لتنشيط الحياة السياسية في البلاد و لتظهر كبداية محتملة لنظام الحكم السائد. فمنذ ذلك التشريعات طرأ تغييراً كبيراً على الساحة السياسية و الاجتماعية و الاقتصادية بما في ذلك حظوظ و امتيازات الحزب الواحد ليكون معه منافسون. و لازم هذا التغيير في الواجهة السياسية تغييراً آخر في عالم الشغل فبعدما تولى الاتحاد العام قيادة الحركة العمالية أكثر من سنة اعترف جهاز السلطة لأول مرة وفي نفس الدستور في المادة 53 منه في ممارسة العمل النقابي لجميع الفئات المهنية طبقاً ما نص عليه القانون 14 من تاريخ 02 جوان 1990 والذي يتضمن الكيفية و الأحكام و القوانين لممارسة العمل النقابي فالمادة 39 تضمن الحريات في إنشاء الجمعيات كما أنّ المادة 54 جاءت لتضمن حق الإضراب وفي هذا السياق جاء القانون 14/90 ل: 02 جوان 1990 الذي سمح لأول مرة بالتعددية النقابية .

" في إطار التشريعات و التنظيم المتعلق بالتمثيل ، فإنّ الاتحادات و الفيدراليات و الكونفيدراليات العامل الأجراء و الموظفين الأكثر تمثيلاً على المستوى الوطني:

-فإنهم يستشارون في الميادين التي يهتمون بها، عند وضع مخططات وطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

-يستشارون لتقييم و لإثراء تشريعات العمل فيما يخص تنظيم العمل، و تناقش الاتفاقيات الجماعية التي تهمهم.

لهم الحق في أن يكونوا ممثلين في المجالس الإدارية و هيئات الضمان الاجتماعي.

ممثلين في لجنة متساوية الأعضاء للتوظيف العمومي و في اللجنة الوطنية للتحكيم المحكومة بالقانون 90-02 ل 06 فيفري 1990 المتعلقة بالحماية وتنظيم نزاعات العمل و ممارسة حق الإضراب.¹ هذا القانون الذي يطعن في الاحتكار الذي تمارسه الاتحاد العام للعمال الجزائريين منذ استقلال الجزائر، و هو ذات القانون الذي أثار حفيظة الاتحاد العام حيث حاول إلغائه.

و لقد كان للظروف الاقتصادية التأثير على منحى التشريعات و حيث أن اعتماد الجزائر على الربيع البترولي رهن كل السياسات الاقتصادية للبلاد بسعر هذا الأخير، و الذي شهد تراجعاً كبيراً عام 1986 و الذي أثر تأثيراً سلبياً على الحياة الاقتصادية للفرد الجزائري، و لذلك تم تبني حزمة من التدابير منها:

إعادة هيكلة المؤسسات و القائم على استقلالية المؤسسات، و الذي أبرز العجز الذي كانت تعاني منه ، فمضت هذه الفترة عرفت المؤسسات الصناعية عدة مشاكل من بينها (العجز المالي، سوء التسيير، اللامبالاة) وذلك خاصة مع تفاقم المديونية الخارجية و التزامات و شروط أحدثت تغييراً عميقاً في عالم الشغل وبالتالي و على ضوء هذا انتقلت الحركة النقابية الجزائرية من نقابة تاطيرية تحت وصية الحزب الواحد إلى حركة نقابية مستقلة – بالمقارنة مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين- عن السلطة و هذه الظروف الاقتصادية كان لها أثر على الواقع الاجتماعي في انتشار أزمة البطالة، وتعدد الآفات الاجتماعية ...

-ممارسة الحق النقابي-

وفي إطار التشريع للتعدد النقابي وضعت شروط ممارسة الحق النقابي: قانون رقم 14-90 المتعلق بالشروط وقوانين ممارسة الحق النقابي الصادر في الجريدة الرسمية لـ 02 جوان 1990². و في هذه السنة تم المصادقة على خمسة قوانين التي شكلت القاطرة القانونية لعلاقات العمل، وهي القوانين المتعلقة القوانين المنظمة لعلاقات العمل، للوقاية والتنظيم النزاع الجماعي في العمل و إلى حق ممارسة الإضراب، و إلى ممارسة الحق النقابي، والتنظيمات للنزاع الفردي للعمل، و القوانين المنظمة لعمل مفتشية العمل و مساهمتها.³

بعد الاعتراف بالحق النقابي في دستور 23 فيفري من سنة 1989 في المادة 53 منه وبعد إصدار قوانين⁴ و أحكام تشريعية متعلقة بالالتزامات لممارسة هذا الحق النقابي في 2 جوان 1990. عندها كانت بداية الحركة النقابية المستقلة حيث تم إنشاء نقابات مهنية مستقلة تغطي قطاعات و نشاطات مختلفة وهي نقابات تضم كافة العمال و المستخدمين في القطاع العام و الخاص، ويتم تأسيس هذه النقابات بعد إيداع ملف طلب التأسيس لدى وزارة العمل و الشؤون

الاجتماعية لدى قسم الدراسات القانونية عندها يمنح وصل تسجيل المنظمة النقابية وبعد (30) ثلاثون يوما من إيداع هذا الطلب تمنح بعد ذلك رخصة ممارسة العمل النقابي في إطار القوانين المتعلقة بذلك.

ولضمان للانتقال من تسيير الدولة لقوى العمل إلى شكل تعاقدى/تنافسي لهذا التسيير فقد قام القانون على مجموعة من المبادئ: عدم التزام الدولة و الذي يعطي حرية التعبير للمستخدمين و الأجراء و السماح بمرونة في تسيير قوى العمل⁵، و من بين المبادئ الأخرى التي جاء به التشريع الجديد هو السماح بحرية تعبير أكبر للشركاء الاجتماعيين و نجد هذا المبدأ متجسد من خلال القانون رقم 14/90 المتعلق بأشكال الممارسة النقابية⁶. و في هذه الفترة بالذات بدأ تداول مفاهيم جديدة كالباترونا أو أرباب العمل، أما عن قانون رقم 11/90 فجاء لحق التفاوض كحق الأجراء و للمستخدمين بعيد عن كل محاولات التدخل الخارجي و الضغوط⁷.

و من ثم فدور النقابة يشمل: المشاركة في الحوار الاجتماعي و الاتفاقيات الجماعية للمؤسسة، تأطير و تسيير الإضراب من خلال عقد و تنظيم اجتماعات للعمال، كتابة و إرسال إشعارات بالإضراب، التنظيم العملي لحركة احتجاجية⁸...

من الناحية الجغرافيا يوجد نوعين من النقابات المستقلة، النقابات المستقلة ذات أبعاد محلية، على مستوى الولاية أو البلدية و دفع ملف الاعتماد و استرجاع الوثائق يكون على مستوى الولاية، و النقابات ذات الأبعاد الوطنية كل التدابير المتعلقة بالملف الاعتماد تكون على مستوى وزارة العمل، و الوالي و وزير العمل يمضيان على وصل التسليم و إيداع الملف⁹ كما أن هناك العديد من الملفات التي لم تتم اعتمادها كالمثال المعروف هو ملف النقابة الإسلامية للعمل S.I.T ، و رفض الملف راجع إلى العلاقة بين النقابة و الحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ FIS ، كما أنه لا توجد أي أثر مكتوب في الوزارة حول سبب رفض ملف اعتماد النقابة¹⁰. تجمع المحامين في نقابة واحدة لم يكن مسموحا به بالرغم من أن هناك نقابتين تنظمان العمل النقابي للقضاة.

جدول رقم (20): يمثل عدد النقابات المستقلة في الجزائر

قطاع النشاط	تسمية النقابة

1- النقابة الوطنية لمستخدمي الإدارة العمومية. 2- النقابة الوطنية للقضاة الجزائريين 3- النقابة المستقلة لموظفي الضرائب 4- النقابة الوطنية لمسيري المؤسسات العمومية 5- النقابة الوطنية لمفتشي العمل	الإدارة العمومية
1- النقابة المستقلة لعمال البترول 2- كونفيدرالية نقابات القوى المنتجة و تتكون من: أ- النقابة الوطنية لقطاع الأسمدة والأمونياك. ب- النقابة الوطنية لقطاع التسويق الحروقات. ج- النقابة الوطنية للنقل بالسكك الحديدية. 3- النقابة الوطنية لعمال النسيج. 4- النقابة الوطنية لصناعة أنابيب الغاز	الصناعة
1- النقابة الوطنية لممارسي الصحة العمومية 2- النقابة الوطنية للأساتذة المبرزين في العلوم الطبية 3- النقابة الوطنية لجراحي الأسنان. 4- النقابة الوطنية لأساتذة التعليم شبه طبي 5- النقابة الجزائرية للشبه الطبي	الصحة و الاجتماعية الشؤون
1- الاتحاد الوطني لعمال التربية. 2- النقابة المستقلة لعمال التربية و التكوين. 3- المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي.	قطاع التربية و التكوين
1- النقابة الوطنية لصحافيين التلغزة. 2- النقابة الوطنية للآثار. 3- النقابة الوطنية لصحافيين وكالة الأنباء. 4- النقابة الوطنية للصحافيين.	الإعلام و الثقافة

1- النقابة الوطنية للطيارين الجزائريين. 2- النقابة الوطنية لمستخدمي الملاحة الجوية. 3- النقابة الوطنية للنقل الجوي	ب ج د
---	----------------------

إذ يبلغ عدد النقابات المهنية المستقلة الى غاية هذه الفترة 73 نقابة¹¹ موزعة في القطاع العام و الخاص كما تشكلت كذلك كنفدرالية العامة للمتعاملين الاقتصاديين و الكنفدرالية العامة لأرباب العمل , وتأسست أيضا اتحادات نقابية مثل : الاتحاد الوطني للمقاولين العموميين

يمكن ان نلاحظ على الساحة الاقتصادية و الاجتماعية ثلاث فاعلين أساسيين الذين يسرون الحوار الاجتماعي و المتمثل في الثلاثية : السلطة، أرباب العمل ، والاتحاد العام للعمال الجزائريين ، حيث يظهر احتكار النقابي لـ UGTA، رغم وجود العديد من المنظمات النقابية و الممثلة في جميع القطاعات و في قطاعات أين تمثيل UGTA يظهر أكثر ضعف من هذه التنظيمات النقابية كما هو الشأن لـ.. CNES, SNPSP, SNAPAP، في حقيقة الأمر يظهر إن حرية التحرك و حرية اتخاذ القرار للنقابات المستقلة تضر ببعض من دوائر السلطة، هذه الدوائر اعتادت على اتخاذ القرار و الحوار الاجتماعي بعيدا عن العمال¹².

إن التعددية النقابية كان من شأنها أن تقلص من الامتيازات التي يتمتع بها الاتحاد العام للعمال الجزائريين كالمشاركة في مجالس التنظيمات الاجتماعية ،لجان المشاركة في تسيير المؤسسات الحكومية ...فرغم الاعتراف الرسمي بالتعددية النقابية إلا أن السلطة لم تتوانى في إقصاء هذه الأخيرة و التعامل بشكل أحادي مع الاتحاد العام للعمال الجزائريين كوسيط اجتماعي وحيد في مختلف الثلاثيات التي كانت تجمع كل من الحكومة و أرباب العامل و الاتحاد العام كممثل للعمال¹³.

2: محاولة لفهم الحركة النقابية في الجزائر في عهد التعددية

انطبعت الحركات العمالية بعدة ميزات حيث تغيرت نوعية و أشكال المطالبة العمالية النقابية أين عدت الحركة العمالية من أشكال مطالبتها ،فأصبحت تطالب بإعادة النظر في تنظيم المؤسسة العمومية وخصوصا مكانة الإطار ، فالعمال أصبحوا يأملون في تغيير ميزان القوى الذي كان يتميز في السابق بميله لصالح المسيرين والإداريين .

"فأصبح العمال يطالبون برحيل المسيرين حيث عرفت سنة 1991 حوالي 269 حالة رحيل بينما بلغت في سنة 1992 حوالي 49 حالة، 44 منهم في القطاع الصناعي العمومي، 42.2 منهم في الإدارة و الخدمات و 30.42% في قطاع الجماعات المحلية التي تعرف مستوى تأطير ضعيف بالمقارنة مع القطاعات الأخرى " ¹⁴

وثمة ميزة أولى للمطالب العمالية " حيث طالبت الفئات العمالية بتنظيم النقابة ومدى ديمقراطيتها و تمثيليتها فـ 90.34 % من إضرابات (1988-1992) حصلت في القطاع العمومي، تلك الإضرابات التي تركز على إعادة النظر في تنظيم العمل السائد و العلاقات مع السلطة الشيء الذي يؤكد أهمية مسألة الدولة في علاقاتها بالحركة العمالية المطلوبة " ¹⁵ والميزة الثانية : التي تميزت بها الحركات العمالية في فترة مابعد دستور 1989 هي أن " لعمال أصبحوا يقومون بحركات جماعية و ليست فردية مثل ما كان عليه الحال في السبعينيات وبداية الثمانينيات . أي عرفت الإضرابات نوعا جديدا وهو إضراب التضامن حيث كان عمال الصناعة هم السباقون إلى هذا النوع من الإضرابات " ¹⁶ . و انتقلت الإستراتيجية من الإضراب التعبيري إلى الإضراب الأدوات.

الميزة الثالثة : هي صفة التجذر حيث عرفت الحركة المطلوبة العمالية نوعا من التجذر، ويقصد بالتجذر هنا :طول مدة الإضرابات "حيث وصلت نسبة الإضرابات التي تجاوزت مدتها العشر أيام 24.70 % من مجموع الإضرابات خلال سنوات 1990 -91- 92 على عكس إضرابات ما قبل 1988 التي كانت لا تتجاوز يوما واحدا كمعدل ،هنا تبرز الخاصية الأخرى ألا وهي التجذر في الأشكال التعبيرية حيث استبدل الإضراب التعبيري الذي كان يسيطر آنذاك بالإضراب الأدوات .

الجدول رقم (21) :أسباب الإضراب 1993-2002¹⁷

Σ و %	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	الأجر أو التأخر في دفعه
65.24% 1969	47	70	156	129	71	255	302	292	226	421	

العلاقات النهائية الحق النقابي	علاقات العمل	تسيير الخدمات الاجتماعية	الظروف العامة للعمل
47	41	-	35
46	46	43	24
59	56	-	-
57	36	42	19
34	27	32	07
25	25	30	10
28	27	25	16
15	31	20	21
12	14	8	3
34	14	10	4
11.82 % 357	317	%6.95 210	%4.90 139

و لغياب طرف الحوار في المعادلة الإنتاجية في الجزائر يشكل أحد أسباب هذا التجدر مع انقسامية السلطة على أساس المصالح أضعف من حظوظ بروز طرف جدير بالحوار و الاستجابة للمطالب أو حتى القدرة على التعاطي معها .

أمام هذا الوضع المرحج للسلطة قطع العمال بالموازاة أشواطاً هائلة في مطالبهم ولعل أهم مطلب آنذاك هو : "مطالبة العمال بان يسيروا نقاباتهم بأنفسهم " مما أدى إلى ظهور استقلالية العمال في خريف 1988 والأشهر التي تلت هذا يعني : قدرة العمال على وضع وبكل حرية وديمقراطية لجان الممثلين النقابيين ²

و عموماً فإن المطالبة بنقابة مستقلة كضرورة ملحة كانت بمثابة إجماع كل أطراف الحركة العمالية ومع هذه الوضعية أسس العمال في قطاعات مختلفة وحتى الإستراتيجية منها لجان مستقلة عبر كامل الوطن، كـلجنة التنسيق النقابية في نوفمبر 1988 بتبزي وزو، وتظم حوالي عشرين وحدة اقتصادية. اللجنة النقابية للتنسيق النقابي، التنسيقية مابين النقابات المؤقتة في المنطقة الصناعية السانية والتي تظم سبع عشر قطاع إنتاج.

و لقد ركزت مطالب العامل على لأجور وملحقاتها و هذا لان القدرة الشرائية للعمال و خاصة الفئة الأكثر حرمانا و الموظفين الصغار عرفت انخفاضا معتبرا.

و لقد تركزت أغلب الإضرابات في قطاعات معينة أكثر من أخرى، و هذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول الآتي الذي يبرز توزيع الإضرابات حسب نوع النشاط

-موقف الاتحاد العام للعمال الجزائريين من التعددية النقابية

أمام هذه الوضعية الجديدة أصبح الأمر محرجا بالنسبة للاتحاد العام للعمال الجزائريين مما دفعه بالتعبير عن هذه الوضعية بالعداء و التنديد الخاص بها "حيث و عن طريق المنشورة، نشرت في فيفري 1989 عبر الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن رفضه لمشروع الدستور بحجة أن هذا الأخير سيتسبب في ظهور صراع الطبقات، وفي وقت لاحق عزم الاتحاد العام للعمال الجزائريين مع جهاته المركزية على عدائه للتعددية النقابية، هذا كله يكشف هدفه السري ألا وهو الاحتكار النقابي"

أدى بالقياديين النقابيين إلى عرقلة الديمقراطية النقابية بل ذهبوا إلى حد غلق بعض مكاتب الفروع النقابية و التعدي على بعض الممثلين و المنتخبين من طرف العمال دائما و حول رد فعل الاتحاد العام للعمال الجزائريين عن وضعية الساحة العمالية، ويمكن القول بأنه ما شجع الطبقة العاملة على التغيير في أدوارها و مواقفها و ظهور دستور فيفري 1989 بعد أحداث 1988 الأليمة. حيث تعددت الدراسات التي حاولت الربط بينها كأحداث شعبية وكحركة عمالية مطلوبة وهذا دون التحديد لمن كانت له الأسبقية هل المستوى الشعبي أم العمالي.

وهكذا تقع المركزية النقابية في نوع من التناقص و التضارب في الاتجاهات و هنا تبنت المركزية خط المواجهة اعتقد كمحاولة للانفلات من الرابط بينها و بين السلطة و لذلك تم اعتماد إستراتيجية مطلوبة جديدة خاصة منها الأشكال المطلوبة الجزرية و المتمثلة في الإضرابات العامة التي دعى إليها الاتحاد العام للعمال الجزائريين من 1989 أصبح العمال يطالبون النقابة بأكثر من صدق في التمثيل النقابي و الابتعاد عن التبعية السياسية وزادت الأمور حدة عندما قرر الأمين العام للمركزية النقابية في 1995 بتأييد المرشح ممثل السلطة في الرئاسيات على حساب المرشحين الثلاث الآخرين (وتليها التأييد المتكررة مع حلول المواعيد الانتخابية). لكن نرجع دائما و نقول بان الرياح الديمقراطية لم تقض نهائيا على

ثقافة الولاء للسلطة أي في هذا الحال تبعية النقابة للحزب هذا ما ظهر حتى بعد دستور فيفري 1989 وحتى انعقاد المؤتمر العاشر (10) للاتحاد العام للعمال الجزائريين في نهاية عام 2000. مما خيَّب ظنَّ بعض الفئات العمالية وجعلها أكثر إيمانا و اقتناعا بضرورة إنشاء نقابات مستقلة تحميها مما سوف تؤول إليها وضعيتها نتيجة عدم تمثيل الاتحاد العام للعمال الجزائريين لها، وهكذا تأسست نقابات عديدة في قطاعات مختلفة .

3 : حديث في الاستراتيجيات العمالية.

في البداية لا بد من التذكير بأن الأستاذ جابي ناصر من الباحثين الجزائريين القلائل الذين كَوَّنوا بمرور الوقت رصيда معرفيا متماسكا حول موضوع النقابية في الجزائر بالخصوص، و الكتاب الذي بين يدينا(جابي عبد الناصر، الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية) يدخل في إطار تلك الخلاصات الكبرى لمسيرة العمل النقابي، بمقاربات نظرية أكثر وضوحا، و كما لا يخفى أن الانتقال من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية هو محور نظريات التي يتبناها الآن توران كأحد اكبر المنظرين للحركات الاجتماعية، و اعتقد أن عمل الأستاذ من خلال كتابه هذا بالخصوص يدخل في إطار هذه المقاربة النظرية ، بمحاولات جدية إيجاد إسقاطات عملية على الواقع الجزائري من خلال قراءة لمختلف العلاقات التي ربطت الحركة العمالية مع الأنساق الثقافية و الاجتماعية و السياسية التي تسبح في الفضاء الاجتماعي الجزائري.

لقد ركز جابي ناصر في كتابه"18 ،حول التطور الذي عرفته الحركة العمالية في الجزائر و علاقتها بالحركات الاجتماعية الجديدة و المنافسة في ذات الوقت و التمحوّر الجديد للحركة النقابية في الجزائر .

لقد ارتبطت الحركة العمالية في الجزائر خاصة بعد أكتوبر 1988 بالعديد من عناصر الحركة الاجتماعية و بالخصوص تلك ذات الطابع الثقافي- التي ارتبطت بالمطالب البربرية- و الديني، هذه التي استطاعت أن تتحوّل إلى المحرك الرئيسي و الفعلي للتغير السياسي في الجزائر ابتداء من 1988، و هو ما كان انعكاسات على المستوى العمالي و النقابي. لقد عرفت هذه العلاقة (أي بين الحركة العمالية و الحركات الاجتماعية) أشكالا عدّة من التبعية سنتعرف على بعض أشكالها:

فيما يخص العلاقة بين الحركة العمالية و الحركة الاجتماعية ذات الطابع الثقافي البربرية فقد عملت هذه الأخيرة على اقتيادها و إعطاء الطابع الثقافي ألمطلبي للحركة النقابية،فلقد احتلت كل من ولاية تيزي وزو و بجاية المراتب الأولى وطنيا في ما يخص عدد الإضرابات سنوات 1991-1994، وهي فترة انتعاش كبير للحركة الاجتماعية بمختلف مكوناتها في حين احتلت مدن كبرى كالجزائر العاصمة مراتب دون ذلك في عدد

الإضرابات و هي القطب العمالي و الصناعي الكبير. لقد تبنت الحركة الثقافية البربرية طرْحاً جذرياً شمولياً كان له التأثير البارز على تبعية الحركة العمالية¹⁹. كما أن الحركة النقابية في الجزائر تأثرت و بدرجات نوعاً ما متفاوتة بالاتجاه البربري و هذا أعتقد راجع إلى الحراك الاجتماعي المشحون في منطقة القبائل مما يجعل منها من أنشط المناطق في الحركات الاجتماعية و بالخصوص في العمل النقابي و المتميز هو بدوره بالجذرية.

لقد قامت عدّة حركات مطلبية و تحت عنوان الاتحاد العام للعمال الجزائريين و تحالفا مع العديد من القوى السياسية و المحلية بالمنطقة، هذه الحركات المطلبية التي لم تكن لتخفي الخصوصية الثقافية للقضية البربرية... لدرجة إن الهياكل النقابية في هاتين الولايتين تحولت إلى لعب الدور الرئيس في المنطقة و خاصة فيما يخص التوجيه السياسي ، وكذا قطب للمجتمع المدني بالتحالف مع جمعيات مختلفة أخرى نسائية و ثقافية و سياسية²⁰.

كما أنه كانت هناك علاقة بين الحركة العمالية و الحركة الاجتماعية ذات الطابع الديني أين ظهر هذا الارتباط أكثر في مرحلة ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ كحزب سياسي ديني، شعبي الخطاب²¹. و كانت النقابة الإسلامية للعمال SIT، أبرز مظاهر الارتباط بين السياسي و العمالي للارتباط العضوي الذي كان بين الحزب و هذه النقابة بل أكثر من ذلك فقد كانتا تقتسمان نفس المقر. "فقد دشّن التيار الإسلامي الجذري ممثلاً بالجبهة الإسلامية للإنقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل S.I.T ، تمكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبياً و القيام بعدة إضرابات مطلبية خلال هذه الفترة التي ميزها صعود قوي للجبهة الإسلامية بعد نجاحاتها في الانتخابات السياسية المحلية -جوان 1990. علماً بأن النقابة الإسلامية للعمل التي تم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في 1992 ، قد أعادت إنتاج نفس علاقة الهيمنة التقليدية بين السياسي -الحزبي والنقابي التي عرفتها التجربة الوطنية كما برزت بين جبهة التحرير والاتحاد العام للعمال الجزائريين ، في ثوب سياسي وديني جديد- قديم ، لم يقطع صلاته كلها بالتجربة النقابية الأحادية المنتقدة و موروث السياسي الفكري ، مضيفاً إليها خطاباً دينياً عاماً²².

كما كان للحركة العمالية بالجزائر لقاءات و تقاطعات متعددة عبر فترات زمنية متعاقبة كذلك التي رأيناها من خلال التحاق عدد من الطلبة بالعمل النقابي- خاصة في السبعينيات من القرن الفارط-²³ و كيف كان لهذا الالتحاق من أثر أشكال العمل النقابي آنذاك.

-الانتقال من نقابية الصناعة إلى نقابية الإدارة-

فكما يبدو لنا فإن لحركة النقابية أبعادها الأيديولوجية التي تتغذى منها، و التي ارتبطت هي بدورها بعدة متغيرات منها متغير التنوع الجغرافي، الذي تماشى و بشكل ظاهر مع توزع المناطق الصناعية.

كما ارتبط بدرجة كبيرة مع اختلاف نشاط القطاع و الذي يعكس هو بدوره تغير في المنظومة الاقتصادية، حيث انتقل الاهتمام من منظومة قائمة على الصناعة إلى منظومة أعطت أدواراً أكثر تفضيلاً للقطاعات الأخرى كالإدارة و الوظيف العمومي، مما نتج عنه استقطاب وبأعداد هائلة لليد العاملة الشيء الذي ينمي من إمكانية الحصول على صراعات أكثر في هذه القطاعات، و لو ان محتوى الصراع من ناحية البعد الأيديولوجي قد تخفت بالنظر لخصوصية القطاعات الاقتصادية المتنامية و التي تختلف اختلافا جوهريا عن القطاع الصناعي، و ما يمكنه أن يمثله التكتل العمالي لفئات مهنية معينة من أثر على الوعي الجماعي لديهم.

الآتي الجدول رقم (22): توزيع الإضرابات حسب قطاع النشاط 1990-2002*

المجموع	303	1232	2591	922	1520	6568
2002	07	59	31	23	55	175
2001	08	63	29	32	44	176
2000	06	55	56	22	48	187
1999	10	51	52	24	36	173
1998	17	39	51	34	54	195
1997	12	64	145	21	50	292
1996	18	99	253	35	36	441
1995	20	73	244	58	37	432
1994	18	62	217	68	45	410
1993	45	70	253	68	101	537
1992	36	69	223	79	86	493
1991	35	185	376	121	317	1034
1990	71	343	661	337	611	2023
الفلاحة						
الصناعة						
بناء أشغال						
خدمات						
إدارة						
المجموع						

و ترتبط نسب الإضرابات مع الكيفية و حجم توزع القوى العاملة على القطاعات و سنتتبع هذا التغير من خلال الجدول الآتي الذي يبرز لنا التغيرات التي طرأت على توزع الكتلة العمالية بحسب متغير قطاع النشاط، الذي يعكس كما سلف الذكر تغير في المنظومة الاقتصادية الجزائرية

الجدول رقم (23): توزيع نسب اليد العاملة حسب فروع النشاط 1993-2004

	% 1993	% 1996	% 2000	% 2001	% 2003	% 2004
الفلاحة	24.22	24.86	14.12	21.20	21.13	20.74
الصناعة	12.45	10.81	13.37	13.82	12.03	13.60
البناء	15.42	15.19	9.99	1.43	11.97	12.41
خدمات	20.50	20.55	62.51	55.47	54.87	53.25
إدارة	27.40	28.57				

فيبرز الجدول انتقال الاهتمام بقطاع الخدمات و الإدارة و تقدمهما على كل القطاعات من ناحية استيعاب الوعاء العمالي، وتناسب قدرة الاستيعاب مع نسب الإضراب بالمقارنة مع الجداول السابقة.

سيبقى التذكير في أمر مهم، هو أن الحركة النقابية غيرت من وجهتها الكلاسيكية أي المصنع و عمال المصنع إلى الإدارة و موظفي الإدارة تكون بذلك قد تخلت و كسبت في نفس الوقت على الكثير من عناصر العمل النقابي، أهم تلك العناصر هو سقوط او تساقط المرجعية الجماعية التي بنيت في الكثير من الأحيان على تجمع العمل في أماكن العمل و على تقاسمهم على الأقل الظرفي لظروف العمل و ما ترتب عنها من الأجر و لواحقه، و هذا الأمر كان له الأثر من ناحية طريقة التعبئة العمالية، فنحن أمام فئات مهنية اجتماعيا مختلفة و متباينة، و مطالبهم كذلك متباينة و إن كان هناك إجماع على المطلب المادي (لاحظ الجدول الخاص بطبيعة المطالب).

أن هذا التحول التي تعيشه النقابية في الجزائر الذي يعبر عليه من خلال الانتقال من قطاع نشاط صناعي بكل خصائصه التاريخية و الاجتماعية إلى قطاع نشاط مختلف ، قد يعبر في احد جزئياته عن بروز ملامح لأزمة نقابية حادة، و ارتبطت هذه الأزمة بأزمة وجود، فالنقابية التي فقدت و بدأت تفقد من عناصر قوتها من خلال ابتعادها عن الحوض الطبيعي لها و الذي أمدّها بأسباب الوجود ، لم تعد تتحكم في الكثير من المسائل المتعلقة بعالم الشغل، انطلاقا من طبيعة النظام الحاكم الذي يطبق عليها ويحصرها في تفاصيل عالم الشغل، دون أن يكون لها تأثير ظاهر على المسائل الكلية من عالم الشغل وتوجيه الاقتصاد و المجتمع كما كان لها على الأقل نظريا، كما أن السلطة لم تنزاني في تفتيت كل ما من شأنه أن يجمع النقابية في شكلها الموحد- التنسيقيات- و ذلك باستعمال كل الوسائل المتاحة أمامها بما في ذلك الإغواء و الإغراء، السلوك الذي تبعته مع الكثير القادة من النقابيين من خلال تعيينهم في مناصب مهمة في الادارة كما كان الشأن لأحد قادة Cnes الذي عين مدير مركز جامعي

بشرق البلاد، وإخر من Snapap الذي عين كعضو في مجلس الأمة، و قيادي آخر من نقابات التربية الذي نصب في منصب مستشار الوزير و هو الذي كان في أمس القريب جدا معارضا له. كما أن السلطة استعملت اساليب أخرى كالردع و التخويف ، وذلك من اللجوء إلى القضاء، أو الضغط على النقابيين من خلال الضغط على الاقارب كما كان الشأن بالنسبة لنقابي من نقابات التربية الذي أقر ان قضية رفعت في وجه زوجته للضغط عليه جراء مواقفه المناهضة لتوجهات الوصاية.

و تأثرت النقابية كثيرا بسقوط النموذج النظري التي كانت تتغذى منه و هو النظام الشيوعي الذي سحب معه كل ما ارتبط به من قراءات نظرية و تصورات للعمل العمالي الجماعي . و أمام متغير آخر و هو عزوف عن الانخراط ، وهو أمر يعبر خطورة الوضع بالنسبة للعمل النقابي في الجزائر، فلذلك تعتبر انضمام الحركة النقابية في الجزائر إلى باقي الحركات الاجتماعية الناشطة و المتزايدة التأثير لا يعبر فقط على اهتمام النقابة، و لكن يشكل لها منفذ لتعويض النقص العددي و من ثم قدرتها على التأثير في المحيط. و كذلك يعبر عن بحث النقابية عن اطر جديدة للمرجعية الجماعية، فالكثير من العمال-الشباب اليوم- لا يعرفون او لا يؤمنون بالصراع و النظريات الكلاسيكية لعلاقات العمل.

-التوزع الجغرافي للنشاط النقابي

كما تعتبر تركز الجغرافي للطبقة العاملة بالجزائر في الشريط الساحلي انعكاس على الممارسات النقابية و السياسية خلال فترات ممتدة كما ساهم من عملية الترقية الاجتماعية لبعض الفئات العمالية المتعددة الأشكال: سكن، تعليم، تغطية صحية ... كما ساعدت الترقية الاجتماعية في انتقالهم إلى مواقع اجتماعية عمالية²⁴.

و في الجدول رقم (24) ²⁵: يمكن أن نتتبع توزع الإضراب بحسب متغير ولاية الإضراب

1977

الولاية	نسبة الإضراب في القطاع العام لسنة 1977
أدرار	1
الأصنام	6,8
الاغواط	1
أم البواقي	0,5
باتنة	1,6
بجاية	5,4
بسكرة	0
بشار	0
بليدة	6
بويرة	2,6
تمنراست	0,5
تبسة	0
تلمسان	1
تيارت	1,6
تيزي وزو	1
الجزائر	27,5
جلفة	0
جيجل	1
سطيف	8,6
سعيدة	0
سكيكدة	2,7
سيدي بلعباس	2,1
عنابة	3,2
قالمة	1,6

10	قسنطينة
3,7	مدينة
0,5	مستغانم
0	مسيلة
1	معسكر
0	ورقلة
5,3	وهران

و في العمل الذي قام به جابي ناصر للتعرف على قوة التواجد النقابي التعددي جهويا، أشار إلى ان التقسيم الجهوي في الجزائر، راجع بدرجة كبيرة أيضا إلى الاحساس الكبير بالانتماء الجهوي لدى الجزائريين و يزداد في حالة استعماله السياسي و الاقتصادي من قبل النخب خاصة...الظرف الذي يتميز بأزمة الوطنية سياسيا و انجازها الكبير التي تعرف أزمة في الادوار و الأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)²⁶

و الأداء، زيادة على طابع نخبتها الجهوي (الشرق لوقت طويل) الذي يجد معارضة من جهويات أخرى، الغرب، القبائل، حيث يمكن الحديث جهويات كبيرة في الجزائر (شرق، غرب، وسط، قبائل)²⁷

¹ Fédération international des ligues des droits de l'homme, **Rapport sur Algérie ; mission d'enquête sur les libertés syndicales : pluralisme formel et entraves à l'exercice du droit syndical**, N°349, Décembre 2002.P.13.

² Amar Benamrouche, **Op.cit**, p.49

³ Ibid.p.49.

⁴

⁵ Ibid.p.50.

⁶ Amar Benamrouche, **Op.cit**, p.51

⁷ Ibid., p.52.

⁸ Ibid., p.59.

⁹ Ibid., p.60

¹⁰ Ibid., p.62.

¹¹ انظر إلى الملاحق قائمة النقابات و الجمعيات المهنية الناشطة على الساحة بطريقة رسمية.

¹² Sahra Kettab ; **comité justice pour l'Algérie, les violations des libertés syndicales**, F I D H, dossiers N° 08, mai 2004.

¹³ Ben marouche. A, **Etat, conflits sociaux et mouvement syndicale en Algérie (1962-1995)**, monde arabe, Maghreb-Macherk, N°148, Avril-Juin 1995.

¹⁴ عبد الناصر جابي مرجع سابق، ص54.

¹⁵ نفس المرجع، ص 55

¹⁶ نفس المرجع السابق، ص 57.

¹⁷ خالد حامد، مرجع سابق، ص180.

جابي عبد الناصر، الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، المعهد الوطني للعمل، الجزائر، 2001. ¹⁸

جابي عبد الناصر، الجزائر، من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية نفس المرجع السابق، ص 102. ¹⁹

²⁰ نفس المرجع، ص 109.

²¹ نفس المرجع، ص 110.

²² جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية وشروع المجتمع، نفس المرجع السابق.

²³ مرحلة القوة والصعود التي سيطر فيها سياسيا على الحركة الطلابية الفكر اليساري بمختلف

ألوان طيفه مع سيطرة واضحة للأطروحات القريبة من النموذج التنموي الرسمي ذو النزعة

الاقتصادية، وهو نفس الاتجاه الذي كان وراء حركة التطوع الطلابي لصالح الثورة الزراعية

خلال عقد السبعينيات. جابي ناصر، الحركات الاجتماعية في الجزائر، بين أزمة الدولة الوطنية

وشروع المجتمع، نفس المرجع السابق

* الجدول مركب من جدولين من مصدرين مختلفين

²⁴ جابي عبد الناصر، الجزائر من الحركات النقابية إلى الحركات الاجتماعية، ص

²⁵ Mohamed Hocine ben khiera, **Etat et mouvement ouvrier en Algérie, Approche du mouvement gréviste du 1977,**

²⁶ جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.

²⁷ جابي ناصر، الجزائر: من الحركة العمالية إلى الحركات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 112.